النُظم الزراعية الألمانية في ظل التحولات الاقتصادية الاستعمارية بتنجانيقا دراسة في مفهوم الإنتاج الرأسمالي ١٨٨٦-١٩١٤م

عمار أبكر محمد إدريس(*)

ملخص البحث

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها، أوضحت طبيعة النظُم الزراعية الألمانية الاستعمارية، في ظل التحولات البنيَوية الاقتصادية التي شهدتها منطقة تنجانيقا، خلال فترة الاستعمار الألماني. وتم ذلك من خلال شرح وتحليل أهمية نمط الزراعة الإنتاجية في الاقتصاديات الرأسمالية الأوروبية؛ وذلك بغرض معرفة مدى نجاح الألمان في تحقيق مصالحهم الاقتصادية الرامية إلى توسيع دائرة الإنتاج الرأسمالي بمستعمرة تنجانيقا، ومن هنا يتضح لنا أن هذه الدراسة تختلف تماماً عن الدراسات التاريخية الأخرى، لأن موضوع تحليل طبيعة الأنشطة الزراعية الإنتاجية الأوروبية في المستعمرات الإفريقية، يُعد من الموضوعات المتقدمة التي تشرح لنا مدى تأثير طبيعة الاقتصاديات الاستعمارية الأوروبية في تحويل مفهوم النشاط الاقتصادي لدى السكان المحليين، من مفاهيم الإكتفاء الذاتي، إلى مفاهيم النشاط الإنتاجي الرأسمالي. وتبدأ الدراسة بالعام ١٨٨٦م، لأنه العام الذي بدأت فيه ألمانيا بتطبيق سياساتها الاقتصادية في مستعمرة تنجانيقا، وتنتهي الدراسة بالعام ١٩١٤م، باعتباره العام الذي بدأت فيه ألمانيا بتطبيق سياسة اقتصاديات الحرب. واعتمد الباحث في هذا البحث على مصادر أولية وهي: مصادر الأرشيف الألماني والأرشيف البريطاني، وكذلك المصادر الثانوية التي تشتمل على الكتب والدوريات والرسائل العلمية.

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الجزيرة.

Abstract

The significance of this study comes to explain the nature agricultural system of German colonization under the change of the base of economic that which witnessed Tanganyika during the German colonization period. And this has been taken while analyzing and explaining the importance of agricultural productive pattern in European economic capitalism, for the purpose to know, to what extent that Germans succeed in achieving their economic interest to widen the capital production in their colony in Tanganyika. From this point appeared that, this study is differ from all historical studies, because the subject of the analysis is the nature of European agricultural productive activities in African colony considered to be as an advanced topics that explain the effect of European economic colony in the matter of the shift the concept of economical activity to local population, from the concept of self-sufficiency that become the concept of capital productive activity.

المقدمة

تُعد دراسة السياسات الزراعية في ظل تهيئة المناخ الاستثماري الرأسمالي الذي فرضته الإدارة الاستعمارية بتنجانيقا من أهم المداخل النظرية والتطبيقية لدراسة الفعل الألماني، تجاه الممارسات الاستعمارية الأوروبية الرامية إلى توسيع دائرة الإنتاج الرأسمالي بالمستعمرة. ويتم توضيح ذلك من خلال دراسة السياسات التي وضعتها في نظمها الزراعية الجديدة، بغرض تحويل النُظم الزراعية المحلية القديمة من نمط الزراعة المعاشية إلى نُظم الزراعة الإنتاجية الرأسمالية، والتي تستخدم الآلات الحديثة في العمليات الإنتاجية. وعليه تتضح أهمية هذا الورقة البحثية من أنها تناقش السياسات والتشريعات الإدارية التي تبنتها السلطات الألمانية الاستعمارية، في سبيل تحويل تنجانيقا إلى مستعمرة زراعية من الدرجة الأولى، تستطيع من خلال هذه التشريعات الجديدة أن تحقق مصالحها الاقتصادية الرأسمالية.

بناءً على ما سبق سوف نحاول الإجابة على سؤالٍ محوري هو: إلى أي مدى أثر الفعل الاستعماري الألماني في تغيير النُظم الزراعية المحلية لصالحه، أو بمعنى آخر كيف أثرت السياسات والإجراءات الألمانية في تحويل نمط الزراعة الإفريقية التقليدية من نظم الزراعة المعاشية إلى مفاهيم الزراعة الإنتاجية الرأسمالية التي تخدم الأسواق العالمية.؟ سوف نناقش هذه القضية الجوهرية عبر العناوين الجانبية التالية: أولها، قانون تنظيم سياسات الأرض وتشريعاتها، وثانيها، المزارع التجارية الأوروبية، وثالثها، مشاركة المزارع الوطنية الإفريقية في الأنشطة الإنتاجية الرأسمالية.

أولاً- قانون تنظيم سياسات الأرض وتشريعاتها:-

اتجهت الإدارة الاستعمارية الألمانية في مستعمرة تنجانيقا إلى سياسة إعادة توزيع ملكية وحيازة الأرض، بغرض تهيئة المناخ الاستثماري المرتقب حدوثه في ظل السياسات الاقتصادية الرأسمالية الجديدة، التي تبنتها السلطات الاستعمارية. وربما لهذا لجأت الإدارة الألمانية إلى سياسة إعادة تدوير وتوزيع أراضي القبائل المحلية، والعمل على نزع ملكية هذه الأراضي التي كانت تمثل أساس ومحور حياة القبائل الإفريقية في تنجانيقا، ومن ثم تحويلها إلى ملكية عامة تحت إدارة السلطات الألمانية، أو إلى ملكيات خاصة تحت تصرف المستوطنين الأوروبيين

الجُدد.[١] ولهذا لم يكن من المستغرب أن تبدأ السلطات الألمانية منذ أيامها الأولى بإجراء مسح شامل لكل مساحة مستعمرة تنجانيقا، وإن هذه الإجراءات الاستعمارية كانت لم تخلو من مشاكل تتعلق بدعاوي الملاك القدامى من السكان المحليين يرفضون اغتصاب أرضهم وقراهم، لأن الأرض كانت تمثل شريان الحياة الإفريقية، ومصدراً للرزق سواءً للقبائل الزراعية أو الرعوية [٢].

كانت حيازة الأرض في تنجانيقا قبل الاستعمار الألماني تتميز بنظام الحيازة الجماعية، أي أن الأرض هي ملك للقبيلة أو الجماعة، تبعاً لعاداتها وتقاليدها القديمة الموروثة من معتقداتهم الحضارية والدينية. وفي هذا النظام لا يملك الفرد الأرض لنفسه، ولكن له الحق في استغلالها والانتفاع بها، فهو يملك الحق في تصريف منتجات مزرعته، ولكن لا يملك الأرض في حد زاتها[٣]. ونظرت الإدارة الاستعمارية الألمانية إلى هذه المعتقدات والمفاهيم الثقافية المحلية تجاه حيازة الأرض في تنجانيقا، على أنها من أكبر التحديات والمعوقات التي يُمكن أن تقف عائقاً أمام المصالح الألمانية الاستعمارية الرامية إلى تحويل تنجانيقا إلى مستعمرة زراعية من الدرجة الأولى. وربما كانت هذه النظرة الاستعمارية هي التي دفعت الإدارة الألمانية لإنجاز عمليات المسح الجغرافي والجيولوجي في وقت وجيز، حيث استخدمت الحكومة فرق كاملة من المهندسين والمساحين، في كل مناطق شرق إفريقيا الألمانية، فقاموا باستخراج خرائط محددة لكل المعلومات المطلوبة مثل: (مناطق مصادر المياه، وموارد الثروة الحيوانية، وقطاع المراعي، والموارد الغابية، والموارد المعدنية، والسلاسل الجبلية، والمناطق الاستوائية، والمدن الرئيسة)، بطرق تساعد على إنجاز المشاريع الزراعية النقدية.

بعد إنجاز عمليات المسح الجغرافي أصدرت الإدارة الألمانية سياسات وقوانين تنظيم ملكية الأرض، وتشريعات تسوية النزاع حول الأراضي[٤]؛ وكان أول قانون تم إصداره في نوفمبر

(1) F.O 341/3 **Secret Report, German East Africa**, 1900, P.45.

(2) BArch R155/973 **Princen West – Usambara- Bez-Tomv Wilhelmstal**. KA4. 1898. P.51.

(٣) م. الفأسي ، أ. هربك. **تاريخ أفريقيا العام**، ج٣، (اليونسكو، نيويورك، ١٩٩٠)، ص١٤٥.

(4) BArch R155/973 **Princen West – Usambara- Bez-Tomv Wilhelmstal**. KA4. Op. cit. P. 7.

١٨٩٥م، وقضى بتحويل كل أراضي مستعمرة تنجانيقا إلى ممتلكات التاج الألماني، ولكنه استثنى حق الملكية الخاصة للسكان الوطنيين، أو ملكية رؤساء القبائل الوطنية [١]. ولم يكتفِ المستوطنون الألمان بذلك المرسوم فقط، بل سعوا في فرض سيطرتهم على حيازة الأراضي الخصبة من القبائل المحلية الواقعة في المناطق المناخية المعتدلة بغرض نزعها والاستقرار فيها، وضغطوا على الحكومة لكي تنزع تلك الأراضي من الأهالي، والعمل على إعادة توزيعها للمستوطنين الجدد من الأوروبيين بنظام الملكيات الخاصة. واستجابت الحكومة الألمانية لهذا الطلب عندما قامت بطرد المجموعات الإفريقية من هذه الأراضي الخصبة في تنجانيقا، فتحولت معظم أراضي الشريط الساحلي ومرتفعات كلمنجارو، إلى مناطق خاصة باستقرار المستعمر الأوروبي [٢].

في هذا الصدد تشير المصادر الألمانية إلى أن كل أراضي تنجانيقا أصبحت تابعة لإدارة الخزانة المركزية في برلين، وذلك بموجب مرسوم أصدره الرايخ الألماني في سنة ١٩٠٢م. ونلاحظ أن هذا المرسوم أوضحت بعض بنوده مساحات الأراضي التي خصصت للأهالي الأفارقة.[٣] وتنفيذاً لتلك السياسات الاستعمارية عين الحاكم العام في تنجانيقا، لجنة عُليا مهمتها الأساسية النظر في شؤون الأراضي الإفريقية، عرفت باسم Landkommissionen، وكانت هذه اللجنة معنية بحفظ مساحات من الأرضي لصالح القبائل الإفريقية المحلية [٤].

أيضاً أشار هذا المرسوم التنفيذي إلى أن للحاكم العام حق السلطة الكاملة في التنازل عن بعض من مساحات الأراضي الحكومية لصالح الشركات والمؤسسات الزراعية، أو للأشخاص لاستغلال الأراضي في المشاريع الإنتاجية الرأسمالية، وذلك عن طريق نقل حيازتها، أو بالايجار لمدة **25 سنة**، وتتوقف قيمة الايجار على القدرة المالية للمستأجر، وتقدر القيمة

(1) BArch R1045/43 **Geheime Registratur KA4 Fremde Lander und Besitzungen**. KA4. 11/12/1895.P.14.
(2) F.O 341/3 **Secret Report, German East Africa**, Op. cit., P.49.
(3) BArch R1045/43 **Geheime Registratur KA4Fremde Lander und Besitzungen**. 23/5/1902. P.6.
(4) BArch R1012/43 **Geheime Registratur KA4 Fremde Lander und Besitzungen**. KA4. 1/12/1886. P.3.

الايجارية بحوالي **5%** من ثمن الشراء[١]. وكذلك تشير بنود هذا المرسوم إلى الطرق القانونية لحيازة الأرض في المناطق الرعوية البعيدة، ففي هذه الحالة يجب على الشركات والمؤسسات والأشخاص الذين يرغبون في حيازة الأراضي الرعوية، عليهم تسوير المساحة المطلوبة فقط[٢].

أخيراً احتفظت الحكومة المركزية لنفسها في هذا المرسوم التنفيذي، بحق ملكية المعادن، والموارد المائية، وقطاع الثروة الغابية، وحق الاستيلاء على المساحات اللازمة لإنشاء الطرق والسكك الحديدية، وخطوط التليفون بعد دفع التعويض اللازم[٣]. وبناءً على هذه القوانين والتشريعات الألمانية تجاه ملكية الأرض في مستعمرة تنجانيقا، زادت المساحات الزراعية المؤجرة، حيث بلغت **59,594 هكتاراً**[٤] في سنة ١٩٠٧م، بينما بلغت المساحة الكلية التي تم تأجيرها للمستوطنين الأوروبيين طوال فترة الحكم الألماني في تنجانيقا حوالي **217,533 هكتاراً**. وفي المقابل أيضاً أدت هذه السياسات إلى ارتفاع ملحوظ في الأراضي المباعة للأوروبيين، سواءً كان البيع تم من قبل السكان الأفارقة، أو من قبل السلطات الألمانية المحلية، وارتفعت هذه النسب إلى أضعاف مضاعفة، في الفترة ما بين ١٩١٠– ١٩١٢م؛ حيث بلغت نسبة الأراضي المباعة للأوروبيين حوالي 95,687 **هكتاراً**، خلال تلك الفترة فقط، وربما هذا يعود إلى توجه زعماء العشائر الموالين للإدارة الألمانية لعمليات بيع الأراضي الزراعية في مناطق سيطرتهم[٥]. وهذا الارتفاع الجنوني في بيع الأراضي جعل من لجنة الأراضي الإفريقية أن تتدخل مباشر لوقف وحظر عمليات بيع الأراضي الإفريقية للأوروبيين، أو التوسع على حساب الأراضي المسجلة لصالح القبائل المحلية. ومن الملاحظ أن هذه اللجنة قدمت تقريراً وافياً للسلطات الألمانية حول جملة الأراضي المباعة والمؤجرة لصالح المستوطنين الأوروبيين في مستعمرة تنجانيقا، حيث

(1) Ibid. P.3.
(2) Ibid. p.5.
(3) Ibid. P.17.

٤ الهكتار يعتبر واحد من بين وحدات قياس المساحة ضمن النظام المتري، والذي يُعادل عشرة ألف متر مربع، ويساوي حوالي 2.471 فدان.

(5) John Iliffe, A Modern History of Tanganyika, Cambridge University Press, Cambridge 1979. P. 127-130.

قدرتها بحوالي **542,945 هكتار**، أي ما يعادل نسبة **60%**، من جملة الأراضي الصالحة للزراعة في تنجانيقا [١].

وبناءً على هذه الأرقام الإحصائية التي أوردتها اللجنة العُليا المتخصصة في شؤون الأراضي الإفريقية بمستعمرة تنجانيقا، يتضح لنا أن المؤسسات الرأسمالية الاستعمارية تمكنت من السيطرة على الأرض الإفريقية بالقوة، عبر القوانين الاستعمارية الجديدة التي تنظم مفاهيم حيازة الأرض، أو من خلال فرض سياسات حرية بيع وشراء الأرض. وبهذه السياسات والتشريعات القانونية تمكن الأوروبيون الألمان والشركات الاحتكارية، من الاستيلاء على الأراضي من السكان المحليين في تنجانيقا، وهم مجبرين على فعل ذلك بعد أن تراكمت عليهم الديون، ولم تكن لديهم النقود الكافية لتسديدها [٢].

ومن الواضح أن هذه التشريعات الألمانية، أسهمت بصورة مباشرة في ظهور نظام الملكيات الخاصة للأفراد في حيازة الأرض، وهذا الأمر كان له تأثير واضح في ظهور الشركات والمؤسسات الاحتكارية، التي نشطت في مجال إحتكار شراء السلع الزراعية النقدية من المزارع التجارية الأوروبية والمحلية الإفريقية[٣]. وعليه أصبحت الأرض الإفريقية خلال فترة الحكم الألماني، عبارة عن سلعة تجارية سيطرت عليها الشركات الاحتكارية الألمانية، التي منحتها الحكومة الألمانية تنازلات كبيرة، وفي المقابل لم يستفيد الأفارقة المحليون كثيراً من أرضهم، إلا بعد أن أصدرت الإدارة الألمانية في سنة ١٩٠٧م، قانون إصلاح ملكية الأرض في تنجانيقا، وجاء هذا القانون معتدلاً نوعاً ما، لأنه ضمن للأفارقة الحق بالانتفاع الكامل في عمليات بيع السلع الزراعية[٤]. وهكذا نجد أن السياسات والتشريعات الاستعمارية الألمانية الخاصة بنظام

---

(1) BArch R155/977 **OstafrikaKanische- Eisenbahn- Gesellschaft**. 1905-1914. P. 50.

(٢) والتر رودني، **أوروبا والتخلف في إفريقيا**، ترجمة أحمد القصير، سلسلة كتب عالم المعرفة، رقم ١٣٢، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٨م)، ص١٢٣.

(٣) محمد علي القوزي، **في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، (دار النهضة العربية، بيروت،٢٠٠٦م)، ص٤٥.

(٤) منصف بكاي، تنجانيقا تحت الإنتداب البريطاني ١٩١٩-١٩٢٤م، (**رسالة دكتوراه غير منشورة**)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢م، ص٢٠٩.

ملكية وحيازة الأرض في مستعمرة تنجانيقا، قد أسهمت بشكل مباشر في ظهور نظام الملكية الفردية، وسياسات الشركات الاحتكارية الذي أقره النظام الاقتصادي الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بالمزارع الأوروبية التجارية في مستعمرة تنجانيقا، وهذا ما سوف نتحدث عنه بالتفصيل في المبحث التالي:

ثانياً- المزارع الأوروبية التجارية:-

حاولت الإدارة الألمانية الاستعمارية تعزيز وضع المستعمرة الاقتصادي، عبر سياسة زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، ويتضح ذلك من خلال توسيع عمل دائرة المؤسسات وشركات القطاع الرأسمالي في ميدان الأنشطة الزراعية ذات القيمة النقدية بالمستعمرة. وربما كانت الإدارة الألمانية ترجو من هذه الخطوة أن تحقق لها الزيادة الإنتاجية من السلع التجارية ذات القيمة النقدية. وفي سبيل تحقيق هذه المصالح الاستعمارية اتجهت السلطات الألمانية في تنجانيقا إلى تأسيس لجنة اقتصادية خاصة بتطوير القطاع الزراعي سنة ١٩٠٠م. ولعبت هذه اللجنة واللجان المتخصصة الفرعية مثل: (لجنة زراعة القطن، واللجنة الفنية للسلع النقدية، ولجنة زراعة المطاط، ولجنة تنمية المنتجات الزيتية، وعدد من اللجان الصغيرة)، أدواراً مهمة في تنمية وتطوير النظم الزراعية بمستعمرة تنجانيقا(١).

وكانت من أهم المهام التي أوكلت لهذه اللجنة الاقتصادية هي: مهمة تطوير شبكات الري والصرف، وتقنين وضع الحيازات الزراعية الكبيرة، والإشراف على اتباع أساليب الدورة الزراعية، والعمل على تحسين القوانين والتشريعات الإدارية التي تتوافق مع متطلبات النظام الاقتصادي الرأسمالي، والعمل على توفير سبل النقل، والأسواق المركزية الكبيرة لبيع السلع التجارية(٢). ومن الملاحظ أن هذه اللجنة، ولجانها المتفرعة كانت لهم نجاحات واضحة على أرض الواقع، حيث أنشأت العديد من شبكات الري الصناعي، وهي عبارة عن مجموعة من الشبكات المائية المتصلة بالترع، وتتميزت بكفاءة عالية كفلت لها وصول مياه الري في الوقت

(1) BArch R155/998 **Angelegenheiten der Pflanzung Gustav und Emil- Eismann- in Maruku, Residentur Bukoba**. 1908-1916. P. 17.
(2) Ibid. P.26.

المناسب، وبالكميات الكافية لكل المحاصيل المزروعة في المزارع التجارية الأوروبية. وبفعل هذا الري الصناعي تمكنت الإدارة الاستعمارية من التغلب على مشكلة نقص مياه الأمطار، وعدم كفايتها لزراعة المحاصيل النقدية في بعض مناطق مستعمرة تنجانيقا.

أيضاً كانت لهذه اللجنة الاقتصادية إسهامات واضحة في نشر أساليب الزراعة العلمية الحديثة، والتي كانت تعتمد على نظام الدورات الزراعية[١]. وربما لهذا نعتقد أن الإدارة الاستعمارية الألمانية سخرت الكثير من الموارد المالية، والطاقات المادية لتطوير نموذج اقتصادي يعتمد على إنتاج المزارع الأوروبية والإفريقية في تطوير اقتصاد تنجانيقا؛ وما يؤكد هذا الاتجاه هو شروع الإدارة الألمانية بمستعمرة تنجانيقا في توسيع وتنويع إنتاج السلع الزراعية النقدية (كالبن، والشاي والقطن، والمطاط، وغيرها من السلع الزراعية)، في المزارع التجارية الأوروبية، التي تنتشر على طول الشريط الساحلي، وعلى سفوح جبال كلمنجارو، والهضاب العليا الجنوبية من مستعمرة تنجانيقا.[٢]

وتشير المصادر التاريخية إلى أن المزارع الأوروبية نالت الحظ الأوفر في عمليات إنتاج السلع النقدية بمستعمرة تنجانيقا، وهذا مرده إلى السياسات الاستعمارية نفسها، التي كانت تعتمد في أنشطتها الزراعية على إنتاجية المزارع الأوروبية التجارية. وكانت هذه المزارع الرأسمالية الكبيرة تحت إشراف المؤسسات والهيئات التجارية الرأسمالية الأوروبية، وفي هذه المزارع الإنتاجية بدأت التجارب العلمية لزراعة السلع النقدية، مثل: (تجارب زراعة البُن، والقطن، والتبغ، والشاي، والكاكاو، والفانيليا، وبعض النباتات الاستوائية)، وقد استعان الألمان بذوي الخبرة من الآسيويين، والعمالة المدربة، في مجال المزارع العلمية[٣]. وبظهور المزارع التجارية في مستعمرة تنجانيقا، نستطيع أن نقول بأن المستعمر الألماني، قد وضع أُسس الإستغلال الاقتصادي في المستعمرة، حيث استغل الألمان الأراضي الإفريقية الخصبة ذات المساحات الواسعة، في زراعة المحاصيل

(1) Ibid. P.34.
(2) BArch R155/983 **Sakkarani, Kitivo, Herkulo**. 1905-1915. P. 2.
(3) F.S. Jolson, **The Tanganyika Territory (Formerly German East Africa); Characteristics and Potentialities.** T. Fisher Unwin LTD, London. 1920, P. 231.

النقدية، ولم يمض وقت طويل حتى بدأت مستعمرة تنجانيقا، تتحول إلى مزرعة رأسمالية واسعة لزراعة المحاصيل النقدية التي تُعد للتصدير.[١]

وكان محصول البُن من أوائل المحاصيل الزراعية النقدية، التي سعى المستعمر إلى تحسين إنتاجها، وذلك من خلال سياسات تطوير وتحسين إنتاجيته في المزارع التجارية، حيث استعان الألمان بالخبراء المتخصصين في مجال زراعة هذا المحصول في المناطق الاستوائية، واستجلبوا العمالة المهرة والمدربة على زراعته من قارة آسيا[٢]. وأنشأت شركة شرق إفريقيا الألمانية مزارع البُن في منطقة مرتفعات أوسومبارا الشرقية في سنة ١٨٩١م؛ واستجلبت البذور المحسنة من البن لهذه المزارع التجارية من جزيرة جاوة، والخبراء البريطانيين والألمان من سيلان والمكسيك، كما جلبت العُمال الفنيين من الصين وجزيرة جاوة، ولكن بالرغم من ذلك لم يصل الإنتاج الزراعي من البُن إلى المستوى المتوقع منه[٣]. ويرجع ذلك إلى إسراع الألمان في زراعتة، والرغبة الملحة في الحصول على فائدة ربحية سريعة، وأيضاً فقدان هذه المزارع للحماية اللازمة من أشعة الشمس، وتأكل الطبقة السطحية من التربة، وكذلك عدم ملائمة طريقة زراعة البُن المستعملة في الشرق الأقصى في منطقة أسمبرا، كما ثبت عدم صلاحية تربة أوسومبارا لزراعته.[٤]

هذه التجربة قد أثبتت للمستعر الألماني أن مزارع البُن الكبيرة غير مربحة، وفاشلة من الناحية الاقتصادية، بينما نجحت زراعة البُن البري، أو ما يُعرف بالبُن العربي الذي تمت زراعته في مناطق كلمنجارو، وفي مقاطعة باكوبا، وكانت هذه الأخيرة تصدر حوالي الثلث من كميات الإنتاجية العامة لمحصول البُن المصدر من مستعمرة تنجانيقا. وبعد إنشاء خطوط السكك الحديدية، والطرق البرية، وفتح العديد من المراكز التسويقية في المناطق المختلفة، زادت الكمية

(1) Dirk Cottsche, **Remembering African: the Rediscovery of Colonialism in Contemporary German Literature**, Camden House, 2013, P.235

(2)Jolson F.S, The Tanganyika Territory (Formerly German East Africa); Characteristics and Potentialities**,** Op. cit. 236.

(3) F.O.373/6/14 Tanganyika; German East Africa. Op. cit. P.63**.**

(4)F.O.373/6/14 Tanganyika; German East Africa. Op. cit. p.64.

الإنتاجية للبُن المصدر من مستعمرة تنجانيقا إلى الأسواق العالمية، باستثناء بعض الأعوام التي أصيبت فيها شجيرات البُن ببعض الأضرار الناتجة عن الحشرات، أو عدم ملائمة التربة [1]. وبناءً على ما سبق يمكن أن نوضح المعلومات الخاصة بمؤشرات إنتاجية مورد البُن في فترة الحكم الاستعماري الألماني بتنجانيقا بصورة مبسطة، من خلال الجدول والشكل الآتيين:

الجدول التالي: يوضح بيان كميات البُن المصدرة من شرق إفريقية الألمانية من ١٨٨٩م إلى ١٩١٢م

السنة		قيمة المصدر بالمارك	
1898		240,609	
1905		464,086	
1908		942,222	
1911		1,266,034	
1912		1,903,368	

المصدر: F.O.373/6/14 **Tanganyika; German East Africa, Handbooks**. 1920. P.86.

الشكل التالي: يوضح بيان توزيع نسب كميات البُن المصدرة من شرق افريقية الالمنية من ١٨٨٩م إلى ١٩١٢م

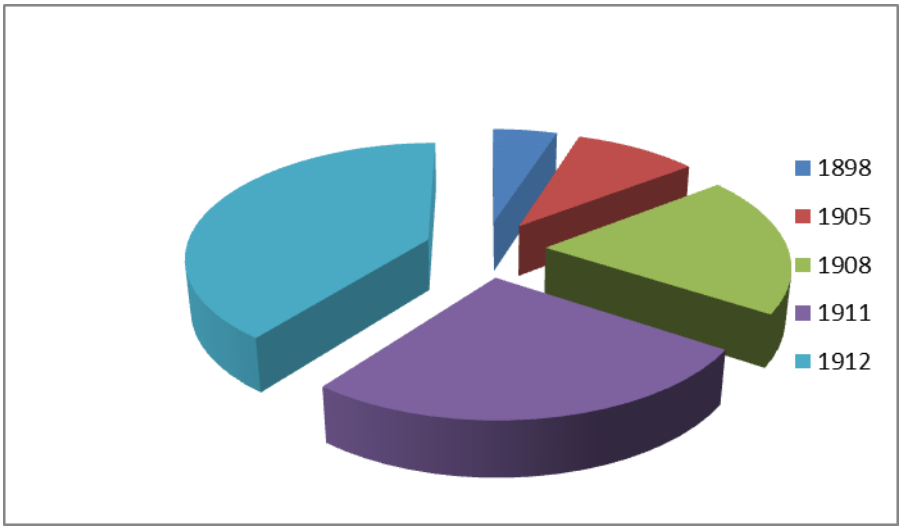

الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:
F.O.373/6/14 **Tanganyika; German East Africa, Handbooks**. 1920. P.86.

(1) Jolson F.S. Op. cit. 235.

ومن خلال أرقام وبيانات الجدول والشكل أعلاه؛ توضح هذه البيانات الإحصائية أن مؤشرات عوائد الفوائد المادية لمورد البُن في مستعمرة تنجانيقا، كانت متدنية في **الفترة ما بين** عامي ١٨٩٨م- ١٩٠٥م، وذلك باعتبار أن القيمة المالية لإنتاجيته كانت لا تتعدى مبلغ **ال500,000 مارك**، في العام الإنتاجي. وربما يرجع هذا التدني في الإنتاجية إلى عدة أسباب منها؛ تسرع الإدارة الألمانية الاستعمارية في زراعة مساحات واسعة من المستعمرة، قبل إجراء الدراسات اللازمة للمناخ والتربة في المناطق المستهدفة لزراعته، لأن نتائج تجربة زراعتة في مساحات واسعة أثبتت أن مناطق تنجانيقا لا تتميز بالطبيعة المناخية الملائمة لزراعته، وهذا الأمر انعكس بصورة مباشرة على التدني الواضح في فائض القيمة الإنتاجية له خلال تلك الفترة التاريخية. وأيضاً الأرقام الإحصائية أعلاه، توضح أن الفترة ما بين عامي ١٩٠٦-١٩١٢م، شهدت تحسناً في الفوائد المالية لمورد البُن، وربما هذا التحسن الملحوظ في الفوائد الربحية، ناتج من التطوير الذي شهده قطاع الزراعة في مستعمرة تنجانيقا، أو جاء نتيجة لارتفاع أسعار المحصول في الأسواق العالمية. وشهد العام ١٩١٢م، أعلى نسبة فوائد ربحية مالية حققتها الإدارة الألمانية من محصول البُن، حيث بلغت جُملة الأرباح وفوائدها المالية **1,903,368 مارك ألماني.**

زراعة محصول القطن؛ كانت رغبة حصول الرأسمالية الألمانية على مصادر القطن الخام، هي الموضوع الأساسي المهمين على كيفية تأسيس السياسات الاستعمارية الألمانية في إفريقيا، ولذلك ارتبطت حياة السكان المحليين في مستعمرة تنجانيقا، بالمصالح الرأسمالية للغزل والنسيج في ألمانيا(١). وتعود أول تجربة لزراعة محصول القطن في مستعمرة تنجانيقا إلى العام١٨٨٤م، عندما ساهمت جمعية المحاسبين الجنوبيين بقرض مالي لدعم تجربة زراعة القطن في المستعمرة(٢).

(1) Thaddeus Sunseri, " The Baumwollfrage; Cotton Colonialism in German East Africa", **Center European History**, Vol. 34. No.1, 2001, Cambridge University Press, P.32.
(2) BArch R155/988 **Angelegenheiten Baumwollanbau OStafrika**, 1907-1912. P.4.

لكن مع مرور الوقت زادت حاجة ألمانيا إلى كميات أكبر من محصول القطن، نتيجة لطفرة الصناعية التي حققتها ألمانيا في مطلع القرن العشرين، وأصبحت صناعة الغزل والنسيج من أهم القطاعات الاقتصادية في تلك الدولة الاستعمارية الجديدة(١). وربما لعبت هذه الأسباب سالفة الذكر الدور الحاسم في توجيه سياسة زراعة محصول القطن في المستعمرات الإفريقية، بقصد تغطية احتياجات الرأسمالية الألمانية، من خام القطن المستخرج من المستعمرات. ولهذا لم يكن مستغرباً أن تتجه السلطات الألمانية في تنجانيقا إلى سياسة تشجيع السكان الأفارقة والمستوطنين الأوروبيين على زراعة القطن، وذلك بغرض تلبية الاحتياجات المتزايدة لهذا المحصول لصناعة الغزل والنسيج(٢).

وفي سنة ١٨٨٦م، بدأت الإدارة الألمانية بإنشاء المحطات التجريبية، لتجربة زراعة القطن في بعض مناطق تنجانيقا؛ وبعد نجاح هذه التجارب شجعت السلطات الألمانية المؤسسات الرأسمالية، وشركات القطاع الخاص، وكبار التجار من المستوطنين الأوروبيين، للاستثمار في الأنشطة الخاصة بتطوير قطاع زراعة القطن في المستعمرة تنجانيقا(٣). ومن الملاحظ أن هذه السياسات التشجيعية لم تتوقف بالرغم من عدم تحقيق الأرباح المتوقعة من زراعة هذا المحصول، حيث واصلت السلطات الاستعمارية دعمها اللامحدود لزراعة القطن، وفي عام١٨٩٩م، وافقت لجنة اقتصاديات المستعمرة على منح مكافآة مالية عن كل كيلوجرام لقطن المزارع المحلية، وشكلت حكومة الرايخ الألماني بعثة تضم الكثير من الأكاديميين، والرأسماليين، في مجال صناعة الغزل والنسيج للتوجه إلى مستعمرة تنجانيقا، بهدف إجراء دراسات حول امكانية تطوير زراعة القطن في المنطقة (٤).

(1) Thaddeus Sunseri, The Baumwollfrage; Cotton Colonialism in German East Africa, OP. Cit. p.32.

(٢) سعد زغلول عبد ربه، الاستعمار الألماني في شرق أفريقيا ١٨٨٤-١٩١٨م، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٨م، ص١٥٦.

(3) BArch R155/988 **Angelegenheiten Baumwollanbau OStafrika**, Op. cit. p.9.

(4) Thaddeus Sunseri, The Baumwollfrage; Cotton Colonialism in German East Africa, OP. Cit. p.38.

وبعد عودة هذه البعثة إلى برلين رفعت تقريراً مفصلاً، توضح من خلاله الطُرق والإجراءات التي يمكن عبرها تطوير زراعة محصول القطن في مستعمرة تنجانيقا. وتضمن هذا التقرير النقاط التالية: ضرورة أن تساهم الحكومة المركزية بالدعم الفني والمالي في مشاريع زراعة القطن، والعمل على توفير التمويل المالي من المؤسسات الرأسمالية، وذلك عبر تهيئة المناخ الاستثماري في مجال زراعة القطن. وعلى هذا الأساس بدأت سياسات جديدة لزراعة محصول القطن، حيث شرعت السلطات الإدارية المحلية في زراعة أنواع مختلفة منه في مناطق تنجانيقا المختلفة، بواسطة خبراء متخصصين، وعُمال فنيين من المجموعات الآسيوية مدربين على زراعة هذا المحصول(١).

وتواصلت سياسات الدعم والتشجيع الحكومية لزراعة محصول القطن، حيث قدمت الإدارة الألمانية مساعدات مادية وعينية، للمؤسسات وشركات القطاع الخاص، وللمزارعين الأوروبيين، حيث منحتهم الآلات الزراعية بالمجان، وتولت لجنة اقتصاديات المستعمرات بيع المحصول الناتج من مزارعهم، كما تعهدت هذه اللجنة بشحن ونقل محصول القطن الناتج من مستعمرة تنجانيقا مجاناً إلى ألمانيا؛ وانعكست هذه السياسات التشجيعية، إيجاباً على إنتاجية محصول القطن في المستعمرة، وحقق أرباحاً نوعاً ما كانت مرضية للإدارة الاستعمارية في تنجانيقا(٢).

وفي الحقيقة لم تبدأ السياسات الإنتاجية الرأسمالية إلا في سنة ١٩٠٦م، وذلك عندما قررت اللجنة الاقتصادية تفضيل زراعة محصول القطن في المزارع التجارية الأوروبية ذات المساحات الكبيرة، والتي كانت تستخدم المحاريث البخارية، ويعمل بها العديد من العُمال المدربين من الهنود والآسيويين، والعمالة الإفريقية التي تعمل تحت الإشراف الأوروبي؛ بدلاً عن المزارع المحلية الصغيرة التي لا تستخدم الآلات الحديثة في الإنتاج. وبعد تطبيق هذا القرار ارتفعت المساحة المزروعة بمحصول القطن، إلى أكثر من ألفي هكتار عام ١٩٠٦م(٣). وكذلك أسهمت تلك الإجراءات التحفيزية في تنافس المؤسسات الرأسمالية، لزراعة محصول القطن في المزارع التجارية الأوروبية، وعلى هذا الأساس زاد عدد المزارع الأوروبية الكبيرة المعتمدة على الآلات

(1) BArch R155/988 **Angelegenheiten Baumwollanbau OStafrika, Op. cit. P. 17.**
(2)Ibid. P.21.
(3) Ibid. P. 33.

الحديثة، وإجراء التجارب العلمية في عمليات إنتاج المحصول، مما أدى إلى الزيادة الكبيرة في إنتاجية القطن سنة ١٩٠٨م، حيث حققت مؤسسات وشركات القطاع الخاص أرباحاً طائلة. وهذه النتائج الإيجابية شجعت السلطات الاستعمارية المحلية، وبدعم من الحكومة الألمانية في برلين على شراء الماكينات والآلات لغزل القطن في مزارعها التجريبية التي تمتلكها(١).

وتشير المصادر إلى أن عدد المزارع التجارية الرأسمالية الكبيرة بلغ حوالي **17** مزرعة مخصصة لزراعة القطن، وتوسعت هذه المزارع على حساب مزارع السيسال والمطاط(٢). وكذلك أشارت إلى نجاح زراعة مورد القطن في مقاطعات موانزا، ويجاموبو، ومورجورو، وكيلوة، وغيرها من مقاطعات مستعمرة تنجانيقا. ومن الصعب جداً تحديد كميات إنتاج القطن في المزراع الأوروبية، لأن أصحاب المزارع التجارية كانوا يشترون كميات كبيرة جداً منه، من إنتاج المزارع الإفريقية، ويتم إعادة تعبئتها وبيعها مرة أخرى على أنه من إنتاج مزارعهم. وقبل قيام الحرب العالمية الأولى كانت زراعة القطن في مستعمرة تنجانيقا، قد تعدت مرحلة إجراء التجارب، وأصبح القطن أحد أهم المحاصيل الأربعة الرئيسة بالمستعمرة. وقد ارتفعت كميات القطن المصدرة من تنجانيقا أضعافاً مضاعفة(٣). يمكن أن نبين ذلك من خلال الجدول والشكل التاليين:

الجدول التالي: يوضح بيان كميات القطن المصدرة من شرق إفريقية الالمانية في السنوات من ١٩٠٢م الى ١٩١٢م وقيمتها بالمارك

السنة		قيمة المصدر القطن		قيمة المصدر بألف مارك	
1902		371		212	
1903		9,292		7,313	
1904		188,140		123,981	
1905		188,785		196,765	
1906		188,632		179,348	
1907		231,640		224,534	
1908		270,149		249,438	
1909		519,181		440,461	
1910		622,712		751,299	
1911		1,080,446		1,131,618	
1912		1,881,597		2,110,236	

BArch RD15/13 **Jahresberichte des Reichskolonialamts Uber die Entwicklung der deutsshen Schutzeebiete**. 1914. P.452.

(1) Alys Beveton, "Maji Maji Uprising 1905-1907", **Journal of African History,** Vol. No.3. 1967. P.75.
(2) BArch R155/988 **Angelegenheiten Baumwollanbau OStafrika, Op. cit. P.** 75.
(3) Ibid. 83.

الشكل التالي: يوضح مؤشر توزيع النسب الإنتاجية من محصول القطن في السنوات من ١٩٠٢ الى ١٩١٢

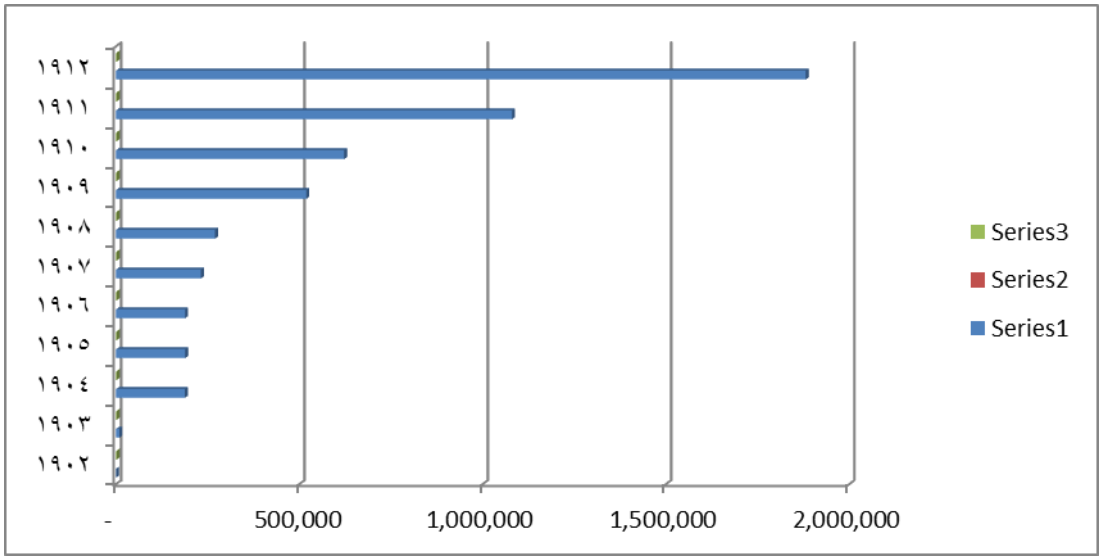

الشكل: من إعداد الباحث باعتماد على:

BArch RD15/13 **Jahresberichte des Reichskolonialamts Uber die Entwicklung der deutsshen Schutzeebiete**. 1914. P.452.

تفيد المعلومات الوارد في الجدول والشكل أعلاه، أن فائض الإنتاجية من خام محصول القطن المُعد للتصدير، ظل يحرز تقدماً بطيئاً من حيث الإنتاجية العامة للمستعمرة، خاصة في السنوات ما بين عامي ١٩٠٢م – ١٩٠٨م، وذلك باعتبار أن فائض الإنتاجية، لم يتعدَ ال **500,000 طن**، من محصول القطن، وربما ترجع هذه الزيادة البسيطة في الإنتاجية، خلال تلك السنوات إلى عدة أسباب منطقية، ومنها على سبيل المثال: عدم استقرار المستعمرة من الناحية الأمنية، لأن هذه الفترة كانت تتسم بكثرة الاحتجاجات والثورات المحلية ضد حكم المستعمر الألماني بتنجانيقا. وأيضاً مقاومة الأفارقة المحليين لزراعة القطن في المساحات التي كانوا يشغلونها، وذلك باعتبار أن هذا المحصول كان يمثل رمزاً للسيادة الاستعمارية في أراضيهم الوطنية.

كذلك توضح الإحصائيات والأرقام الواردة في الجدول والشكل أن معدل فائض الإنتاجية في العام ١٩٠٩م، زاد فوق ال**500,000 طن**، من محصول القطن المُعد للتصدير الخارجي، ووصلت هذه الإنتاجية ذروتها في عام ١٩١٢م، حيث حقق المستعمر فائضاً من محصول

القطن الخام، وصلت نسبته حوالي قرابة المليون وتسعمائة ألف طن. ويرى الباحث أن لهذه الزيادة الإنتاجية الكبيرة أسباباً اقتصادية تبررها من بينها؛ الاستقرار الأمني النسبي الذي شهدته مستعمرة تنجانيقا من بداية العام ١٩٠٨م، عقب أحداث ثورة الماجي ماجي. وأيضاً نجاح سياسة اعتماد زراعة القطن في المزارع التجارية الكبيرة، التي تعتمد على الميكنة الزراعية في العمليات الإنتاجية لهذا المحصول. وأخيراً كان لدخول مؤسسات القطاع الخاص، دوراً حاسماً في الزيادة الإنتاجية خلال السنوات التي أعقبت ثورة الماجي ماجي، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة فائض الإنتاجية إلى أضعاف مضاعفة قياساً بإنتاجية العام ١٩٠٢م.

زراعة محصول السيسال(١)؛ يُعد هذا المحصول من تخصص المزارع الرأسمالية الأوروبية فقط في مستعمرة تنجانيقا، لأنه يحتاج إلى رأسمال ضخم جداً يصعب توفيره في المزارع المحلية الأفريقية، لأن متوسط مزرعة السيسال تحتاج إلى رأس مال قدره حوالي **من 100,000 إلى 110,000 مارك ألماني** للعام الزراعي الواحد، ومن الواضح أن هذا المبلغ كان كبيراً جداً يصعب على المزارع الإفريقي توفيره، بقصد زراعة محصول السيسال. كذلك لم تشِر المصادر التاريخية المختلفة إلى أي نشاط للمزارع الإفريقية لزراعة هذا المحصول التجاري بالمستعمرة، بالرغم من وجود أنواع عديدة من نباتات السيسال التي كانت تنمو نمواً برياً، في عدد من مقاطعات المستعمرة (٢).

وقد بدأت الإدارة الاستعمارية الألمانية في سنة ١٨٩٣م، بتشجيع وتطوير زراعة محصول السيسال في المزارع التجارية الأوروبية الكبيرة بمستعمرة تنجانيقا، وفي نفس هذا العام استوردت شركة شرق إفريقيا الألمانية **1000 شتلة** من نباتات السيسال، من ولاية فلوريدا الأمريكية، ووزعت منها **62 شتلة** في محطات التجارب الزراعية في كيكوجوي، تحت إشراف

(١) السيسال هو، محصول نباتي، أسمه العلمي Agave Sisalana Perrine، ينمو هذا المحصول، تحت ظروف مناخية متباينة، منها المناخات المطرية، والمشمسة، وفي المناخات التي تمتاز بدرجة رطوبة أعلى.حيث تستخدم نباتاته في بعض المركبات الطبية، وفي تحسين خواص التربة، وكذلك في صناعة الحبال، وغيرها من الصناعات الأخرى.

(٢) سعد زغلول، مرجع سابق، ص٦٨.

بعض الخبراء الزراعيين، بهدف تجربة إمكانية زراعة هذا المحصول في مستعمرة تنجانيقا(١). وبعد أن أثبتت التجارب نجاح زراعة السيسال في المستعمرة، شرعت السلطات الاستعمارية مباشرة في التوسع لزراعته في مناطق الغابات بتنجانيقا، وسمحت للقطاع الخاص ومؤسساته بالاستثمار في قطاعات الأنشطة الإنتاجية لزراعة هذا المورد النقدي. وبمجرد دخول شركات القطاع الخاص في هذا الميدان، زادت المساحات المزروعة من المحصول، وبلغ عدد المزارع حوالي **42** مزرعة تجارية كبيرة، وهذا التوسع الكبير انعكس بصورة ملحوظ في زيادة الحجم الكُلي للنسبة الإنتاجية العامة، ومضاعفة أرباح المزارع التجارية من السيسال(٢).

وتشير المصادر إلى أن كمية رأس المال المستثمرة من قبل مؤسسات القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية لمحصول السيسال، كان لها أثر مباشر في إزدهار وتطوير زراعته، والذي احتل المركز الأول في صادرات مستعمرة تنجانيقا لسنة١٩١٣م، بعد أن بلغت جملة الأرباح المالية المتحصلة من فائض الإنتاجية التي تم تصديرها إلى الأسواق العالمية قرابة ١١مليون مارك (٣). وعليه سوف نبيِن ذلك أكثر من خلال مؤشرات الجدول والشكل التاليين:

الجدول التالي: يوضح بيان كميات السيسال المصدرة من شرق افريقية الالمانية وقيمتها بالمارك في الفترة ما بين ١٩٠٥م إلى ١٩١٣م

السنة	كمية المصدر بالكيلو جرام	قيمة المصدر بالمارك
1905	1,396,805	1,071,296
1906	1,853,751	1,368,169
1907	2,830,342	2,161,685
1908	3,892,749	2,865,633
1909	5,283,986	2,333,025
1910	7,228,411	3,011,625
1911	11,212,695	4,532,249
1912	17,079,499	7,359,861
1913	20,834,630	10,711,591

BArch RD15/13 **Jahresberichte des Reichskolonialamts Uber die Entwicklung der deutsshen Schutzeebiete**. 1914. P.45.

(1) BArch R155/986 **Angelegenheiten Voigtlandis chen Industrie – und Plantagen-Gesellschaft- in Buhuri, Bez. Tanga und Vogt- land**, 1904-1915. P.12
(2) Ibid. P. 13.
(3) Ibid. P. 19.

الشكل التالي: يوضح بيان كميات السيسال المصدرة من شرق افريقية الالمانية وقيمتها بالمارك في الفترة ما بين ١٩٠٥م إلى ١٩١٣م

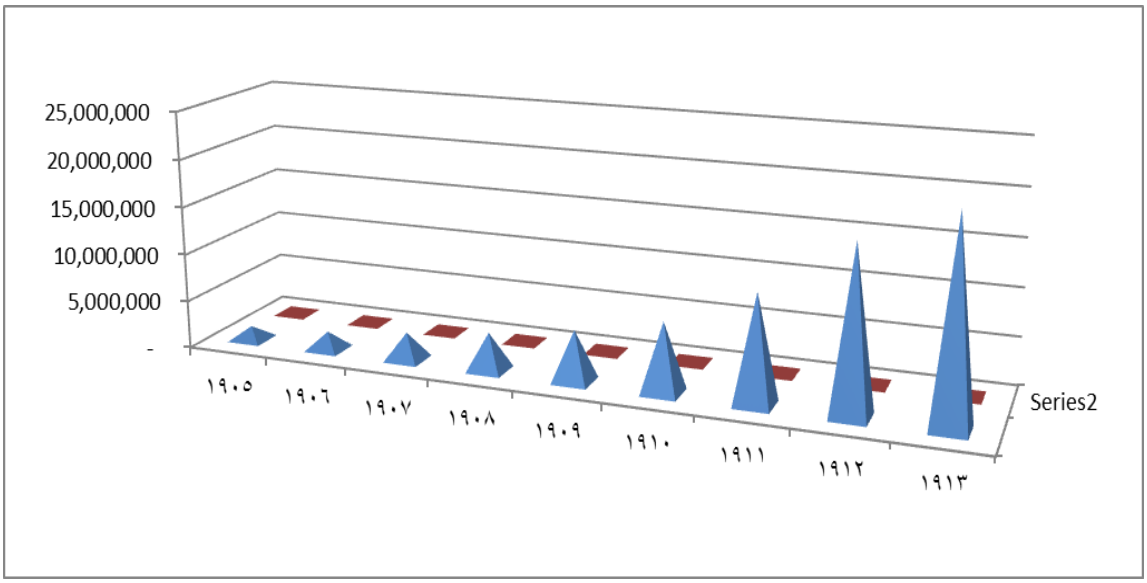

الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

BArch RD15/13 **Jahresberichte des Reichskolonialamts Uber die Entwicklung der deutsshen Schutzeebiete**. 1914. P.452.

بقراءة المعلومات الإحصائية الواردة في الجدول والشكل أعلاه، تؤكد هذه الأرقام عدد من الحقائق منها؛ نجاح محصول زراعة السيسال في مستعمرة تنجانيقا، وهذا ما يؤكده فائض الإنتاجية، وتتضاعف حجم الفوائد المالية الناتجة من تصدير محصول السيسال خلال تلك الفترة التاريخية. صحيح أن فائض القيمة الإنتاجية من هذا المحصول النقدي لم يصل **إلى 5,000,000 كيلوجرام** حتى سنة ١٩٠٩م، لكن من الواضح أن فائض القيمة الإنتاجية كان في زيادة ملحوظة من عام لأخر. وبلغت نسبة الإنتاجية من زراعة السيسال ذروتها في عام ١٩١٣م، حيث بلغ حجم الإنتاجية من هذا المورد حوالي قرابة العشرين مليون وتسعمائة ألف كيلوجرام. وربما تعود هذه الزيادة الإنتاجية الكبيرة من هذا المحصول النقدي إلى النشاط الكبير لقطاع المؤسسات الرأسمالية الكبيرة في الأنشطة الإنتاجية للسيسال خلال الفترة ما بين عامي ١٩١٠م – ١٩١٣م، وهذا الأمر انعكس بصورة مباشرة في مضاعفة حجم الأرباح المتحصلة من السيسال في مستعمرة تنجانيقا، خلال الفترة التاريخية أعلاه.

زراعة محصول المطاط؛ وجدت زراعة وإنتاج محصول المطاط اهتماماً كبيراً من قبل الإدارة الاستعمارية في تنجانيقا، وتركزت زراعته حول المناطق التي تحيط بخط سكة حديد الأوسط حتي مورجورو، وفي مناطق أوسمبارا وكيلوة ولندي [١]. وبدأت عمليات تطوير زراعة محصول المطاط بصورة جادة في عام ١٨٩٥م، عندما استجلبت شركة شرق إفريقيا الألمانية نباتات المطاط المُحسن من الخارج، وأثبتت تجارب زراعته في المزارع الأوروبية في مقاطعة ليوا نجاحاً باهراً[٢]. وأجريت اختبارات عديدة لمحصول المطاط من قبل الإدارة الاستعمارية، بغرض التحسين من عملية الإنتاج، ومحاولة التقليل من تكاليفه الإنتاجية، وتوصلت إحدى التجارب العلمية إلى أن المطاط الناتج من أشجار السيرا هو الأفضل في عمليات الإنتاج، والأقل تكلفه من الأنواع الأخرى. وبفعل نتائج هذه التجربة انتشرت زراعة نبات مطاط السيرا في معظم مناطق مستعمرة تنجانيقا. حتى بلغ عدد نباتات المطاط حوالي أكثر من ثمانية مليون شجرة تقريباً سنة ١٩٠٨م [٣].

وتشير الوثائق الألمانية إلى أن محصول المطاط النقدي حقق أرباحاً خيالية للشركات المؤسسات الأوروبية عامة، وخاصة البريطانية منها، حيث حققت بعض شركات المزارع التجارية البريطانية أرباحاً وصلت إلى **200-300%**، من جملة رأس المال المستثمر في الأنشطة الإنتاجية لمحصول المطاط، واستثمرت الشركات البريطانية حوالي **24 مليون مارك** في مزارع المطاط الموجودة في مقاطعة تانجا، وصدرت هذه الشركات حوالي **18%**، من كمية إنتاج المطاط الناتج من مستعمرة تنجانيقا إلى بريطانيا في سنة١٩٠٨م، ثم ارتفعت النسبة إلى **30%** من جملة الكمية المصدرة من تنجانيقا. وبلغت جملة العدد الكُلي لمزارع المطاط في مستعمرة تنجانيقا حوالي **248** مزرعة تجارية أوروبية في مستعمرة تنجانيقا[٤]. وفي الجدول والشكل التاليين سوف نوضح

(1) Wrigley C.C. Buganda An Outline Economic History", **the Economic History River, New Series**. Vol.10. No.1. 1967. P.64.
(2) Ibid. 69.
(3) BArch R155/986 **Angelegenheiten der. Plantagen- desGeorg Hirschin- Greiz, Fruher Roll. Hurstel und Konga, Bez. Morogoro.** 1908-1914. P.35.
(4)Ibid. P. 165.

كميات فائض محصول المطاط المصدر من المستعمرة، خلال الفترة ما بين عامي ١٩٠٨م – ١٩١٣م.

الجدول التالي: يوضح بيان كميات إنتاج المطاط ، المنتج من المزارع التجارية، والمطاط البري الذي تم تجميعه من الغابات، وفوائد القيمة المالية في السنوات من ١٩٠٨م الى ١٩١٣م

السنة	مطاط المزارع		المطاط البري	
الكمية بالكيلو جرام	القيمة بالمارك	القيمة بالمارك	الكمية بالكيلو جرام	القيمة بالمارك
154,929	697,105	415,958	154,929	697,105
255,880	1,651,914	1,116,731	255,880	1,651,914
329,811	2,902,945	3,291,934	329,811	2,902,945
171,738	1,171,361	3,609,605	171,738	1,171,361
184,590	1,185,957	7,240,244	184,590	1,185,957
408,000	6,160,000	-	408,000	6,160,000

المصدر:

BArch RD15/13 **Jahresberichte des Reichskolonialamts Uber die Entwicklung der deutsshen Schutzeebiete**. 1914. P.453.

الشكل التالي: يوضح مؤشر إنتاج المطاط المستخرج من الغابات (المطاط البري) في السنوات من ١٩٠٨م الى ١٩١٣م وقيمتها بالمارك

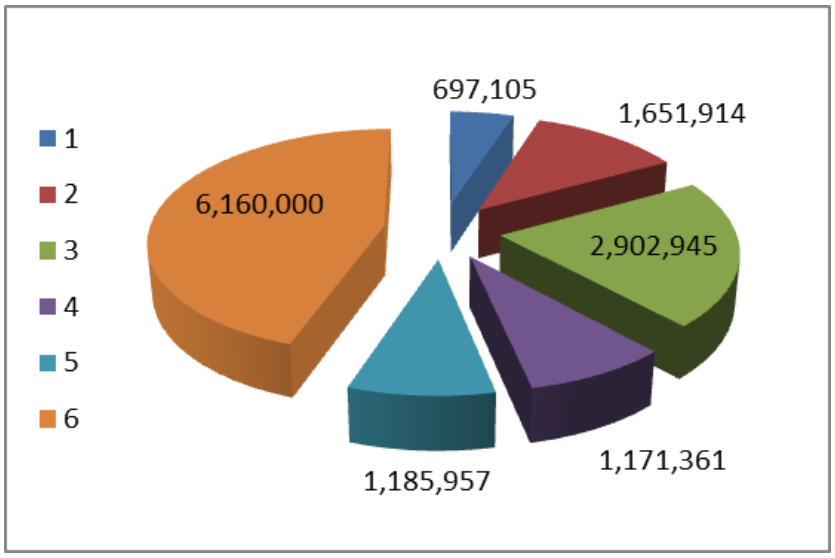

الشكل: من إعداد الباحث بالإعتماد على المصدر التالي:

BArch RD15/13 **Jahresberichte des Reichskolonialamts Uber die Entwicklung der deutsshen Schutzeebiete**. 1914. P.4.

الشكل التالي: يوضح مؤشر إنتاج المطاط من المزارع التجارية في السنوات من ١٩٠٨م الى ١٩١٣م وقيمتها بالمارك

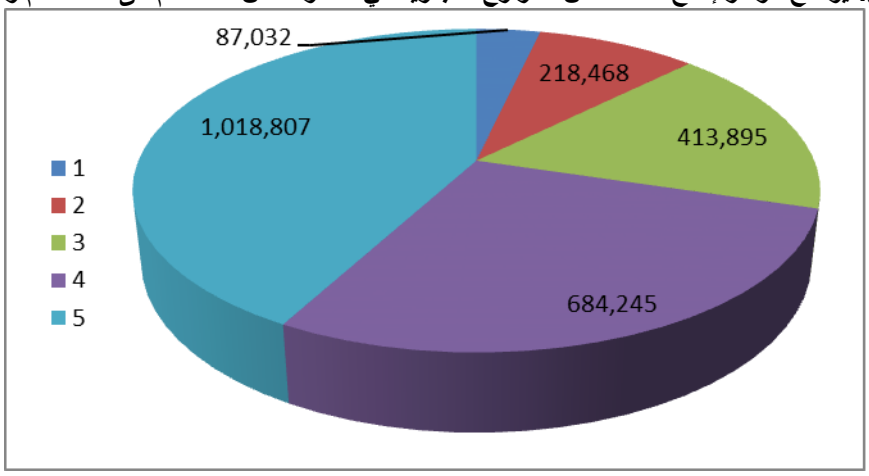

الشكل: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر التالي:

BArch RD15/13 **Jahresberichte des Reichskolonialamts Uber die Entwicklung der deutsshen Schutzeebiete**. 1914. P.453.

حيث تفيد الإحصائيات والأرقام الواردة من الجدول والشكلين أعلاه، بأن المستعمر الألماني اهتم بجمع مورد المطاط من الغابات الاستوائية المنتشرة في المقاطعات التنجانيقية، حيث جمع الألمان من هذه الغابات حوالي **1,504,948 كيلوجرام**، من جملة الإنتاجية العامة للمستعمرة، التي بلغت حوالي**4,937,395 كيلوجرام**، من المطاط المنتج من المزارع والغابات، أي بمعدل متوسط بلغت نسبته حوالي **34%** من جملة الإنتاجية العامة لهذا المورد. وعليه أصبح المطاط البري مشارك في الأنشطة الإنتاجية الرأسمالية بمستعمرة تنجانيقا.

أيضاً توضح المعلومات الواردة أعلاه، أن المزارع التجارية الأوروبية كان لها الدور الأكبر في عمليات إنتاج المطاط، حيث بلغت نسبة إنتاجيتها حوالي**3,432,447 كيلوجرام**، من الإنتاجية الكُلية للمستعمرة، بنسبة مشاركة بلغت **76%** من الإنتاجية العامة للمطاط. وأخيراً تفيد الإحصائيات والأرقام بأن الإنتاجية في مستعمرة تنجانيقا، كانت في ارتفاع ملحوظ من عام لأخر، مما أدى إلى مضاعفة حجم الفوائد المالية التي بلغت **29,443,754 مارك**، من جملة الأموال المتحصلة من هذا المحصول النقدي. ويرى الباحث أن هذه الزيادة الإنتاجية، ومضاعفة

الفوائد الربحية ترجع إلى دخول مؤسسات القطاع الخاص في الأنشطة الإنتاجية للمطاط، وذلك عبر استثمار رؤوس أموال كبيرة في المزارع الخاصة بالمطاط، أو من خلال استثمار هذه الأموال في عمليات جمع المطاط البري الموجود على مستوى غابات مستعمرة تنجانيقا.

ثالثاً؛ مشاركة المزارع الوطنية الإفريقية في الأنشطة الإنتاجية الرأسمالية:-

شهدت مستعمرة تنجانيقا فرض سياسات اقتصادية جديدة على السكان المحليين، حيث أسهمت هذه السياسات الألمانية في توطين مفاهيم النشاط الاقتصادي الرأسمالي، الذي كان يعتمد على مبدأ الاستغلال في سبيل تحقيق فائض القيمة الربحية، في جميع مراحل الأنشطة الإنتاجية(١). وفي ظل هذه التحول البنيوي في النظام الاقتصادي، كانت تنظر الإدارة الألمانية على الموارد البشرية والطبيعية في مستعمرة تنجانيقا باعتبارها قطاعات إنتاجية أساسية في النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد (٢). وتأسيساً على ذلك لجأت السلطات الاستعمارية إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الأهالي الأفارقة كقوى عاملة، واستغلال مزارعهم في الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

لكن من الواضح أن الألمان كانوا يعلمون جيداً أن طبيعة المزارع الإفريقية آنذاك لا يمكن لها بأي حال أن تتكيف مع تلك التغيرات البنيوية في الاقتصاد الاستعماري الجديد، ما لم يتم تغيير المفاهيم التقليدية المحلية التي كانت تمارس في الأنشطة الزراعية الإفريقية(٣)، وخاصة مفاهيم استخدام الفؤوس في تجهيز الأرض بدلاً من المحراث، ومفهوم الزراعة المتنقلة، بالرغم من توفر مساحات كبيرة من الأرض، وكذلك تغيير المفاهيم المحلية التي كانت تجعل من المرأة رأس الرمح في الأنشطة الإنتاجية الزراعية، وفي تدبير الاحتياجات اليومية، مما يعكس أهميتها في بنية الاقتصاد الإفريقي. لأن المرأة هي التي كانت تقوم بالأعمال الزراعية، والأنشطة

(١) رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، سلسلة كتاب عالم المعرفة، رقم ١١٨، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧م)، ص٢١.

(٢) اسماعيل أبراهيم السيخ، **اقتصاديات الإسكان**، كتاب سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٢٧، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٨م)، ص٣٥.

(٣) سمير أمين الاقتصاد السياسي والتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، مرجع سابق، ص٥٦.

الإنتاجية الأخرى، بينما تنحصر مهمة الرجل في إنجاز الشؤون القبلية مثل: (التجهيز للحروب، وحراسة الماشية، وحمل البضائع)، ونادراً ما كان يقوم بالأعمال الزراعية(١).

وبناءً على ما سبق يتضح لنا أن طبيعة النظام البنيوي الاقتصادي الإفريقي كان يتميز بالبساطة في الاحتياجات الزراعية، ولهذا نلاحظ أن المزارع المحلي كان يتجه إلى زراعة النباتات التي تعطي محصولاً كبيراً، وتحتاج إلى مجهود قليل، وربما لهذا نرى درجة الثبات في الزراعة، أي أن زراعة الأفريقي لم تتغير، ولم يهتم بتنويع زراعة المحاصيل المختلفة. فقد اكتفى بزراعة (المانيوك، البطاطا، الذرة، والموز)، والتي كانت منتشرة في المناطق الداخلية من شرق إفريقيا الألمانية (٢). وكذلك لم يحاول الأهالي الأفارقة زراعة المحاصيل التجارية مثل: (القطن، البُن، والأرز)، وأنهم لا يعتبرون استثمار رأس المال شئ أساسي في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

وتأسيساً على ذلك نستخلص أن موقف الأفريقيين المحليين تجاه الأنشطة الزراعية كان يقوم على مبدأ الاكتفاء الذاتي، أو ما يُعرف بالاقتصاد المعاشي.(٣)غير أن المستعمر الألماني لم يتفهم في أول الأمر طبيعة النظم الزراعية المحلية في مستعمرة تنجانيقا، فارتكبوا عدة أخطاء في إدارة النشاط الزراعي الإفريقي، ولكن في فترة لاحقة استدرك الألمان طبيعة النظام الزراعي الإفريقي المحلي، واستحالة تغيير ذلك النظام قبل تغيير بعض المفاهيم الثقافية المحلية، خاصة تلك التي تساهم في رفع المستوى الإنتاجي المحلي.(٤)

ويبدو أن الإدارة الاستعمارية الألمانية، سعت بكل الطرق والوسائل إلى تشجيع المزارع الأفريقي على تقبل المفهوم البنيوي للاقتصاد الاستعماري الرأسمالي، ويتضح ذلك من خلال الضغط الألماني على المزراع المحلي بالوسائل الإجبارية والتحفيزية، التي تكفل لها مشاركته في كافة قطاعات الأنشطة الاقتصادية الحيوية. وهذه السياسات الألمانية في مستعمرة تنجانيقا،

(١) ج. ت. بنان، **تاريخ أفريقيا العام**، ج٤ (اليونسكو، نيويورك ١٩٩٠م)، ص١٥٣.

(٢) والتر رودني، مرجع السابق، ص١١١.

(3) Thaddeus Sunseri, The Baumwollfrage; Cotton Colonialism in German East Africa, OP. Cit. p.3

(4) Ibid. P.4.

جعلت من الإنسان الإفريقي المحلي أن يكون مشاركاً أساسياً وفعالاً في الأنشطة الزراعية التجارية. وعليه يُمكن أن نبيِّن مشاركة المزارع الإفريقية المحلية في أنشطة المحاصيل النقدية التي كانت تدعمها الإدارة الألمانية، في الآتي:

١/ زراعة الذرة والموز؛ تعتبر زراعة الذرة والموز من أكثر المحاصيل الزراعية المحلية أهمية في مستعمرة تنجانيقا، حيث انتشرت زراعة الذرة في جميع مناطق المستعمرة باستثناء المناطق التي كان يزرع فيها الموز والذرة الشامية. ونظراً لعدم ثبات محصول الذرة فقد اختلفت الكميات المصدرة منه من عام لآخر، وبلغت نسبة إنتاج الذرة المصدرة **150,000مارك**، سنة١٩١٢م. وتم استخدام الفائض منها في صناعة البيرة [١]. أيضاً استعمل الأفارقة المحليون، الموز وبعض المحاصيل الجذرية مثل الكاسافا، والبطاطا، كغذاء أساسي في بعض المناطق التي لم يستطع زراعة الذرة بها، وأصبح الموز المحصول الغذائي الأول في الأراضي المرتفعة حول مناطق جبال كلمنجارو، وفي مقاطعة بكوبا[٢]. أما في المناطق ذات الأراضي المسطحة فقد زرع الأفارقة أشجار البُن، وتحولت نظمهم الزراعية من الزراعة المتنقلة إلى الزراعة المستقرة، وكانوا يزرعون الكاسافا والبطاطا، وهما من المحاصيل الجذرية المفضلة عند الأفارقة، لأنها تحتاج إلى قليل من العناية، ويمكن زراعتها في جميع أنواع التربة. والكاسافا سريعة النمو تقاوم الجفاف، ويحصل الأفارقة من الكاسافا على غذاء يحتوي على بعض القيمة الغذائية؛ أما البطاطا فكانت تعطي محصولاً جيداً من الغذاء للسكان المحليين في مستعمرة تنجانيقا [٣].

٢/ **زراعة محصول الأرز**؛ يعتبر محصول الأرز من المحاصيل الزراعية التي كانت تزرع في المزارع الإفريقية بمستعمرة تنجانيقا كمحصول ثانوي يزرع على شاطئ بحيرة فكتوريا، خاصة حول مناطق موانزا. وتشير المصادر التاريخية إلى أن زراعة الأرز كان القصد منها للاستهلاك المحلي، ولكن بالرغم من ذلك بلغت جملة الكميات المصدرة منه **حوالي**

(1) F.S. Jolson, The Tanganyika Territory Formerly German East Africa. Op. cit. P. 14.
(2) Harries Lyndon, "The Arabs and Swahili Culture Africa", **Journal of the International African Institute.** Vol.34.No.3.1964. P.143.
(3) F.S. Jolson, The Tanganyika Territory Formerly German East Africa. Op. cit. P.17.

140,765 طن في سنة ١٩٠٧م، بينما بلغ فائض الإنتاجية في سنة ١٩١٢م **حوالي 201,167 طن**، تم تصديره إلى الأسواق العالمية(١).

وكانت جميع تلك المحاصيل الزراعية سالفة الذكر، تُزرع في المزارع الإفريقية المحلية، بغرض سد حاجة الاستهلاك المحلي في أول الأمر، ولكن مع التطورات الاقتصادية والظروف التي شهدتها مستعمرة تنجانيقا خلال فترة الاستعمار الألماني مثل: (فرض سياسات الإنتاج الرأسمالي، وتشييد البنية التحتية الأولية لأنشطة الاقتصاد الرأسمالي؛ من إنشاء شبكة الطرق والجسور، وتوفير مصادر المياه، وغيرها من أساسيات البنية التحتية، وكذلك سياسات توسيع نشاط الاقتصاد النقدي)(٢)، هذه التطورات الاقتصادية الاستعمارية، هيأت المناخ الملائم لمشاركة الأفارقة المحليين في أنشطة القطاعات الرأسمالية المختلفة(٣). وبدأ الإنسان المحلي يتناغم مع الأنشطة الإنتاجية الاستعمارية، فجمع موارد المطاط البري من المناطق الواقعة ما بين جنوبي دار السلام وحتي منطقة أوجيجي، ونظراً لاستغلال الأفارقة السيئ لأشجار المطاط البري، أصدرت الإدارة الاستعمارية مراسيم في سنة١٨٩١م، لتنظيم عمليات جمع المطاط، ونصت بنودها على ضرورة اختبار عينات المطاط المجموع، وحددت فترات معينة للحصول على المطاط، وحرَمت جمع المطاط من الجذور والأشجار، كما منعت الحصول على المطاط من مناطق الغابات المحجوزة(٤).

أيضاً أصدرت السلطات الألمانية العديد من السياسات التشجيعية والتحفيزية التي تدعم المزارع المحلي، ومن الواضح أنه كان لهذه السياسات الألمانية عدة أغراض استعمارية كانت تأمل في تحقيقها. فمن الجانب الاقتصادي، ربما كانت السلطات الاستعمارية تريد تمكين الأهالي من دفع الإلتزام الضريبي السنوي، وكذلك العمل على مساعدتهم لمواجهة احتياجاتهم اليومية

(1) F.O.373/6/14 **Tanganyika; German East Africa, Handbooks**, Op. cit. P. 78.
(2) F.O.373/6/14 **Tanganyika; German East Africa, Handbooks**, Op. cit. P. 82.
(٣) ب. س. لويد، مرجع سابقا، ص٧٦.
(4) BArch R155/986 **Angelegenheiten der. Plantagen- desGeorg Hirschin- Greiz, Fruher Roll. Hurstel und Konga, Bez. Morogoro**, Op. cit. P. 34.

المتزايدة في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة. وسياسياً كان يآمل المستعمر الألماني من هذه السياسات التحفيزية في التقرب من الأهالي والمجموعات المحلية، وذلك واضح من خلال العمل على تلمس مشكلاتهم والتحديات التي تحول دون وصول نظُمهم الزراعية إلى نظام الزراعة الإنتاجية، بدلاً من الزراعة المعيشية.

لذلك لم يكن مستغرباً للباحث أن تشجع الإدارة الاستعمارية المزارعين المحليين على استخراج الكويرا من ثمار نخيل جوز الهند المزروع، على شواطئ ساحل شرق إفريقيا الألمانية. وقد أسهمت السلطات الألمانية في مساعدة الأفارقة في زيادة إنتاجيتهم من هذا المورد، وذلك عندما تمكنت من القضاء على الفطريات التي كانت تصيب محصول جوز الهند في المزارع الإفريقية، وكذلك ظهرت مساهمتها في توزيع بذور جديدة محسنة للمزارعين المحليين، وأرشدتهم إلى أهمية تنظيف مزارع جوز الهند من الحشائش، وأدخلت لهم أساليباً حديثة في عمليات تجفيفه(١). أيضاً حفز الألمان الأهالي على زراعة محصول السمسم، وحب العزيز في مزارعهم المحلية، وبفعل هذه السياسات التشجيعية فقد زاردت الإنتاجية من هذا المحاصيل النقدية، خاصة محصول السمسم، بعد أن أصبح يستخدم من قبل المجموعات المحلية في عمليات الطبخ، وتحمير السمك، والكعك المصنوع من عجينة الأرز (٢). اختلفت كمية إنتاج محصول السمسم، في المزارع الإفريقية من سنة لأخرى، وذلك طبقاً لتقلبات الطقس، وبلغت جملة عوائد الفوائد المالية المصدرة من محصول السمسم حوالي **3,543.671 مارك ألماني**(٣).

أما محصول حب العزيز فقد كانت زراعته تتناسب مع نظم الزراعة الإفريقية المحلية، وذلك نسبة لاستعمال الفأس في الغرس. وقد بدأ الأهالي الأفارقة زراعته في سنة١٩٠٠م، تحت إرشاد الأوروبيين والهنود، وقد استعمل الجزء الأكبر من المحصول في الاستهلاك المحلي، وأرسلت بعض الكميات من فائض الإنتاج المحلي إلى ألمانيا، كما صدرت منه كميات كبيرة إلى

(1) Adams Katanga, **Tanzania Mining History,** Dar AL Salam, 1986, P. 78**.**
(2) James Carrey, ' Emancipation without Abolition in German East Africa 1884-1914', **Jan-Georg Deutsch,** Berlin, 2006, P.23.
(3) F.O.373/6/14, Op. cit. P. 81.

جنوب إفريقيا، وبلغت جملة الأرباح المتحصلة منه خلال فترة الحكم الألماني الاستعماري في تنجانيقا حوالي **3,784,981 مارك ألماني**(١).

٣/ جمع شمع العسل؛ شجعت الإدارة الألمانية المجموعات المحلية في مستعمرة تنجانيقا على جمع العسل من مزارعهم المحلية، ويتضح ذلك من خلال سعي السلطات المحلية لتعليم الأهالي فن تربية النحل في المزارع المحلية، وكذلك تدريبهم على طريقة استخلاص الشمع، وحفظه بالطرق العلمية. وأيضاً أنشأ الألمان في كل غابة محيطة بالقبائل المحلية خلايا للنحل في جذوع الأشجار بعد تجويفها، حيث تترك هذه الخلايا لمدة زمنية معينة لكي يتكاثر النحل فيها، وبعدها يتم استخراجها من قبل المتخصصين والفنيين، ويتم إعادة توزيعها للمجموعات المحلية المختلفة، بغرض تربيتها في مزارعهم.

وتشير المصادر التاريخية إلى أن للسياسات التحفيزية الألمانية تجاه جمع شمع العسل، كان لها أثر واضح في تشجيع زيادة فائض الإنتاجية من كميات شمع العسل المستخرج من قبل الأهالي بمستعمرة تنجانيقا. وتشير الأرقام الإحصائية إلى جملة الأرباح التي حققتها الإدارة الألمانية من فائض الإنتاجية لمورد شمع العسل، حيث بلغت أرباحها المالية طوال فترة حكمها، ما بين 3,500,000–4,000,000 **مارك ألماني** (٢).

ويبدو أن السلطات الألمانية واصلت دعمها وتحفيزها للمجموعات الأفريقية، وتشجيعها على إدخال نظام زراعة المحاصيل النقدية في مزراعهم المحلية، وتدريبهم على اتباع الطُرق والأساليب العلمية في الدورات الزراعية، بغرض تحقيق أكبر فائض قيمة إنتاجية ممكنة من المحاصيل النقدية التي كانت تُزرع في المزارع الإفريقية. ويعتبر محصول القطن من أوائل المحاصيل النقدية التي تمت تجربة زراعتها في المزارع الإفريقية بتنجانيقا، وكان ذلك في سنة

(1) Dirk Gottsche, **Remembering Africa: The Rediscovery of Colonialism in Contemporary German Literature**, Camden House, 2013, P. 56.

(2) BArch R155/1022 **Angelegenheiten der Est African Rubber Plantation Company LTD- in Muheza, Bez, Tanga, 1905-1913. P. P. 7-18.**

١٩٠٢م[١]، عندما أنشأ الألمان المزارع الجماعية الإفريقية لزراعة القطن، وقدموا حوافز عينية ومادية لزراعته مثل: توزيع بذور القطن مجاناً للمزارعين المحليين، ووزعت السلطات الجوائز المالية، والآلات الزراعية الحديثة، لأكثر المزارع الإفريقية، إنتاجاً لمحصول القطن بالمستعمرة[٢]. وكان لتلك الإجراءات التحفيزية والتشجعية أثراً كبيراً على توسع دائرة ممارسة الإنتاج الزراعي، بقصد تحقيق الإنتاجية الرأسمالية في المزارع الإفريقية المحلية بتنجانيقا.

ويرى بعض المؤرخين أنه من الصعب تحديد كميات إنتاج القطن من المزارع الإفريقية المحلية، لأن في كثير من الأحيان تتم عمليات بيع القطن داخل المزرعة الإفريقية، وليس في الأسواق والمراكز التجارية. عموماً قدرت إنتاجية المزارع المحلية من محصول القطن في الفترة ما بين ١٩٠٢ إلى ١٩١٢م بنسبة لا تقل عن الثلثين من الإنتاج العام للقطن في مستعمرة تنجانيقا[٣]. وعليه نرى أن المزارع الإفريقية المحلية، أصبحت شريكاً أساسياً في أنشطة القطاعات الاقتصادية الرأسمالية، وبالتالي تحول المفهوم البنيوي للأنشطة لاقتصادية لدى الإفريقي من مفهوم النشاط الإنتاجي المعيشي إلى مفهوم النشاط الإنتاجي الرأسمالي الذي يؤمن بمبدأ تحقيق أكبر فائض ممكن من الأنتاجية العامة.

(1) Adams Katanga, Tanzania Mining History**, Op. cit. P.53.**
(2) Dirk Gottsche, Op. cit. P.73.
(٣) هـ. أ. موانزي، **تاريخ إفريقيا العام**، الجزء السابع، تحرير أ. أدو بواهن، اليونسكو، ص١٧٣.

خلاصاً :-

نجحت الإدارة الاستعمارية الألمانية خلال فترة حكمها في تحويل النظُم الزراعية الإفريقية البسيطة إلى نظُم الزراعة الإنتاجية الرأسمالية، والتي كانت تعتمد على استخدام الطرق والأساليب العلمية في العمليات الإنتاجية. وبالتالي تمكنوا من توسيع دائرة القطاعات الإنتاجية المتعلقة بالزراعة في مستعمرة تنجانيقا، وكانوا مستفيدين من طبيعة نمط الاقتصاد الرأسمالي آنذاك، والتي كانت تعتمد على مبادئ تحقيق أكبر قدر ممكن من فائض القيمة الربحية في الأنشطة الاقتصادية. وكذلك نجح المستعمر في ربط قطاعات الأنشطة الزراعية بالمؤسسات الرأسمالية الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى تعزيز فرص قطاعات التجارية الخارجية، وتوسيع دائرة قطاع الصادرات الاستعمارية في تنجانيقا. مما أسهم بصورة مباشرة في خروج الموارد والثروات الإفريقية المحلية بكميات كبيرة جداً خلال تلك الفترة الاستعمارية، وهذه المؤشرات أكدتها المعلومات والأرقام الإحصائية البيانية التي وردت في وثائق المستعمر نفسه. وأخيراً نجح المستعمر الألماني في اشراك المزارع الإفريقية المحلية في أنظمت نمط الزراعة الإنتاجية، وأصبحت أنشطتها الإنتاجية مرتبطة بقوانين العرض والطلب التي تتبناها الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية. وهذه الساسات الاستعمارية أسهمت في تحويل الأرض والأهالي الأفارقة إلى وسائل إنتاج تخدم مصالحهم الاستعمارية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً– الوثائق

- BArch R1012/43 **Geheime Registratur KA4 Fremde Lander und Besitzungen**. KA4.1/12/1886.
- BArch R1045/43 **Geheime Registratur KA4 Fremde Lander und Besitzungen**. KA4.11/12/1895.
- BArch R1045/43 **Geheime Registratur KA4Fremde Lander und Besitzungen**. 23/5/1902.
- BArch R155/1022 **Angelegenheiten der Est African Rubber Plantation Company LTD- in Muheza, Bez, Tanga, 1905-1913.**
- BArch R155/973 **Princen West – Usambara- Bez-Tomv Wilhelmstal**. KA4. 1898.
- BArch R155/977 **OstafrikaKanische- Eisenbahn- Gesellschaft**. 1905-1914.
- BArch R155/983 **Sakkarani, Kitivo, Herkulo**. 1905-1915.
- BArch R155/986 **Angelegenheiten der. Plantagen- desGeorg Hirschin-Greiz, Fruher Roll. Hurstel und Konga, Bez. Morogoro.** 1908-1914.
- BArch R155/986 **Angelegenheiten Voigtlandis chen Industrie – und Plantagen- Gesellschaft- in Buhuri, Bez. Tanga und Vogt- land**, 1904-1915.
- BArch R155/988 **Angelegenheiten Baumwollanbau OStafrika**, 1907-1912.
- BArch R155/998 **Angelegenheiten der Pflanzung Gustav und Emil-Eismann- in Maruku, Residentur Bukoba**. 1908-1916.
- F.O 341/3 **Secret Report, German East Africa**, 1900.
- F.O.373/6/14 Tanganyika; German East Africa. **Hand Books**, 1920.

ثانياً– المراجع

أ/ المراجع باللغة العربية

- اسماعيل أبراهيم السيخ، **اقتصاديات الإسكان**، كتاب سلسلة عالم المعرفة، رقم ١٢٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٨م.
- ج. ت. بنان، **تاريخ أفريقيا العام**، ج٤، اليونسكو، نيويورك، ١٩٩٠م.
- حراز رجب، **بريطانيا وشرق إفريقيا من الاستعمار إلى الاستقلال**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧١م.
- رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث**، سلسلة كتاب عالم المعرفة، رقم ١١٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧م.
- م. الفأسي ، أ. هربك. **تاريخ أفريقيا العام**، ج٣، اليونسكو، نيويورك، ١٩٩٠.

- محمد علي القوزي، **في تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، دار النهضة العربية، بيروت،٢٠٠٦م.
- هـ. أ. موانزي، **تاريخ إفريقيا العام**، ج٧، اليونسكو، نيويورك، ١٩٩١م.
- والتر رودني، **أوروبا والتخلف في إفريقيا**، ترجمة أحمد القصير، سلسلة كتب عالم المعرفة، رقم ١٣٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٨م.

ب/ المراجع باللغة الإنجليزية

- Adams Katanga, **Tanzania Mining History,** Dar AL Salam, 1986.
- Dirk Gottsche, **Remembering Africa: The Rediscovery of Colonialism in Contemporary German Literature**, Camden House, 2013.
- F.S. Jolson, **The Tanganyika Territory (Formerly German East Africa); Characteristics and Potentialities.** T. Fisher Unwin LTD, London. 1920.
- James Carrey, ' Emancipation without Abolition in German East Africa 1884-1914', **Jan- Georg Deutsch,** Berlin, 2006.

ثالثاً–المقالات

- Alys Beveton, "Maji Maji Uprising 1905-1907", **Journal of African History,** Vol. No.3. 1967.
- Harries Lyndon, The Arabs and Swahili Culture Africa, **Journal of the International African Institute.** Vol.34.No.3.1964.
- Thaddeus Sunseri, " The Baumwollfrage; Cotton Colonialism in German East Africa", **Center European History**, Cambridge University Press. Vol. 34. No.1, 2001.
- Wrigley C.C. Buganda An Outline Economic History", **the Economic History River, New Series**. Vol.10. No.1. 1967.

رابعاً– الرسائل الجامعية

- منصف بكاي، تنجانيقا تحت الإنتداب البريطاني ١٩١٩–١٩٢٤م، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٢م.

سعد زغلول عبده عبد ربه محمد، الاستعمار الألماني في شرق إفريقية ١٨٨٤–١٩١٨م، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٩٦٨م.